الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

القانون الدستوري

Constitutional Law

د. فراس سعد الدين

كلية القانون – ماجستير قانون

المحاور

- مقدمة
- أهمية القانون الدستوري
- أنواع الدساتير
- التفرقة بين القانون الدستوري وبعض المصطلحات
- علاقة القانون الدستوري بالقوانين الأخرى
- مصادر القانون الدستوري
- أركان الدولة
- محتوى الدستور
- نشأة وتعديل الدستور
- الخاتمة

المخرجات المتوقعة من الدرس

- فهم ماهية القانون الدستوري ودوره في تنظيم السلطة والعلاقات داخل الدولة.
- تمييز بين أنواع الدساتير (من حيث المصدر، ومن حيث المرونة أو الجمود).
- معرفة الفرق بين القانون الدستوري وبعض المفاهيم المشابهة مثل النظام الدستوري.
- إدراك العلاقة بين القانون الدستوري وباقي فروع القانون مثل القانون الإداري، الجنائي، المالي، والدولي.
- التعرف على مصادر القانون الدستوري.
- الإلمام بأركان الدولة الأساسية.
- فهم محتوى الدستور.
- التعرف على نشأة الدساتير وتعديلها.

المقدمة

القانون الدستوري مجموعة القواعد التي تحدد طبيعة نظام الحكم في الدولة ، وتبين السلطات العامة فيها واختصاص كل منها وعلاقاتها مع بعضها البعض، كما تبين حقوق الأفراد السياسية و ما يجب لحرياتهم من ضمانات . ويعتبر القانون الدستوري في طليعة فروع القانون العام الداخلي فهو أساس كل تنظيم في الدولة ، حيث يضع الأسس التي تقوم عليها الدولة ، وعلى هذا فإنه لا يجوز مخالفة هذا القانون بقانون آخر يصدر داخل الدولة ، لأن كل القوانين الأخرى أقل منه في المرتبة.

أهمية القانون الدستوري

إذا كانت الدولة تهتم بالتوفيق بين الحرية والمصلحة العامة فإن مهمة القانون الدستوري هي تنظم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة وهذا لن يأتي إلا بالتوفيق بين فردية الإنسان وأنانيته التي تبين حقوق الفرد وحرياته وواجبات الدولة اتجاه الجماعة حتى أن الأستاذ (بريلو) يقول بأن القانون الدستوري أداة السلطة أو تقنية السلطة . فالقانون الدستوري حسب وجهة نظره هو ظاهرة السلطة العامة في مظاهرها القانونية .

أولاً: يبين نظام الدولة السياسي ، ملكية أم جمهورية ، ديمقراطية أم دكتاتورية نيابية أم غير نيابية ، بسيطة أم اتحادية إلخ

ثانياً- يبين السلطات العامة في الدولة السلطة القضائية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويبين الهيئات التي تباشرها.

أهمية القانون الدستوري

ثالثاً: - ويحدد القانون الدستوري حقوق الأفراد في الدولة وكما يقرر الحريات التي يتمتع بها كل فرد، وترجع هذه الحقوق وهذه الحريات إلى حقين جوهريين الحرية والمساواة فالحرية تشمل الحرية في التملك ، الدين والعقيدة ، السكن، والحرية الشخصية، والتعليم ، أما المساواة فهي تتضمن المساواة في الحقوق والواجبات ، أي المساواة فيما تخوله الدولة من مزايا وتكاليف كالمساواة في تولي الوظائف العامة وواجب أداء الخدمة الوطنية أو أداء الضرائب.

أنواع الدساتير

تنقسم الدساتير من حيث المصدر الذي تخرج منه ، إلى قسمين :

القسم الأول: عندما يكون الدستور منحة من الحاكم أو السلطات إلى شعبه ، ينزل فيه عن بعض سلطاته للشعب.

والقسم الثاني: عندما يصدر الدستور عن الشعب ، أي يكون الشعب هو مصدر الدستور.

أنواع الدساتير

وتنقسم الدساتير كذلك من حيث قوة أحكامها وأماكن تعديلها إلى:

دساتير مرنة ودساتير غير مرنة وتسمى بالدساتير الجامدة .

والدساتير المرنة هي الدساتير التي يجوز تعديل أحكامها بقانون عادي ، ومثال ذلك الدستور الإنجليزي، حيث يمكن تعديل أي حكم فيه بقانون عادي يصره البرلمان.

أما الدساتير الجامدة فهي التي لا يمكن تعديلها بقانون عادي وإنما لابد لتعديلها من إتخاذ إجراءات خاصة كأن يكون لرئيس الجمهورية أو البرلمان طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .

التفرقة بين القانون الدستوري وبعض المصطلحات

الدستور بمفهومه الموضوعي موجود في كل الدول ولو أنه شكلا غير موجود في بعضها، لأنه لا يتصور قيام مجتمع سياسي دون دستور. وفضلا عن ذلك فإن المفهوم الشكلي للدستور يجعل منه مصدرا من بين مصادر القانون الدستوري، وأن كان هو الذي يحتل المرتبة الأولى

أما النظام الدستوري فيقصد به ذلك النظام الحر أي الحكومة الدستورية في الدولة، ولكي تكون كذلك يشترط الفقه الفرنسي لإضفاء صفة النظام السياسي على دولة معينة واعتباره نظاما دستوريا أن تكون الحكومة خاضعة لقواعد قانونية دستورية أعلى منها، لا يجوز لها التحلل منها والخروج عنها، وإنما عليها التقيد والالتزام بما هو وارد فيها من قيود وفصل بين السلطات تكون الغلبة في هذا النظام للبرلمان المنتخب من طرف الشعب.

علاقة القانون الدستوري بالقوانين الأخرى

لعل أهم القوانين اتصالاً بالقانون الدستوري هو القانون الإداري لما لهما من علاقة وطيدة، ومع ذلك فالقانون الدستوري أسمى من القانون الإداري من جهة، حيث يقرر القواعد والمبادئ الأساسية لكل فروع القانون العام.

وفيما يخص علاقة الدستور بعلم المالية، فإنها أيضا متينة بين الاثنين، ولذلك فإن علم المالية يهتم بالتشريع المالي بقصد تنظيم وإدارة أملاك الدولة، وأن كان البعض لا يسلم باستقلالية هذا العلم والقانون لاحتوائه على مجالين الأول خاص بوضع التشريع المالي أي الميزانية وهو مجال يدخل في ميدان التشريع، أما المجال الثاني فهو صرف هذه الأموال أو تحصيل الضرائب والرسوم وهو عمل إداري، وبالتالي فلا وجود لقانون مالي منفصل عن التشريع أو القانون الإداري.

علاقة القانون الدستوري بالقوانين الأخرى

للقانون الدستوري علاقة بالقانون الجنائي، الذي هو الآخر يستمد ويستلهم أحكامه من القواعد والمبادئ الدستورية، وغايته هي حماية نظام الحكم ككل من الاعتداء عليه من قبل الأفراد أو الحكام، فيحدد الجرائم والعقوبات المقابلة لها، ولا أدل على ذلك من نص الدساتير على العديد من القواعد العامة التي يتناولها القانون الجنائي بالتفاصيل مثل قاعدة عدم جواز القبض على الأشخاص إلا طبقا لأحكام القوانين وحق الدفاع .

علاقة القانون الدستوري بالقوانين الأخرى

وهناك أيضا علاقة بين القانون الدستوري والقانون الدولي العام، نظراً لأن الأول هو الذي ينظم كيفية إبرام المعاهدات وإجراءات التمثيل في الخارج، كما يبين مدى أخذه بمبادئ أحكام القانون الدولي كميثاق الأمم المتحدة، ولا أدل على تلك العلاقة من ضمين الدساتير الحديثة أحكاما تتعلق بمدى القوة القانونية للمعاهدات الدولية التي تبرمها الدول فيما بينها، واحترام الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها واحترام حقوق الإنسان.

مصادر القانون الدستوري

التشريع: يقصد به النصوص القانونية المدونة والصادرة عن هيئة خاصة وفقا لإجراءات معينة وعادة ما تسمى هذه السلطة بالسلطة أو المؤسسة التشريعية على أن القواعد التشريعية هي الأخرى تخضع لمبدأ التدرج إذا كنا بصدد دستور جامد، ذلك أن تعديله يخضع لإجراءات خاصة تختلف عن تعديل التشريع العادي مما يضفي على التعديل الأول صبغة قانونية أسمى من التعديل الثاني، وعليه فإن التشريع العادي يضع للتشريع غير العادي، وقد ازدادت أهمية التشريع كمصدر للقوانين نتيجة لتزايد تدخل الدولة وتعقيد نشاطها بالتالي وزيادة ارتباطها بالأفراد والجماعات والدول هو تلك المجموعة من الأحكام التي أصدرتها المحاكم بشأن تطبيق القانون على ما يعرض عليها من منازعات .

مصادر القانون الدستوري

وتنقسم أحكام القضاء إلى قسمين :

القسم الأول : وهو الذي لا يخرج عن كونه تطبقا للقانون ويسمى بالأحكام العادية.

القسم الثاني : وهو الذي يتضمن مبادئ لم يتعرض لها القانون أو تضع حدا لخلاف في القانون وتسمى الأحكام الأساسية .

مصادر القانون الدستوري

2- وإذا قلنا بأن القضاء مصدر من مصادر القانون الدستوري، فان علينا أن نميز بين الدول ذات الدساتير العرفية كإنجلترا، والدول ذات الدساتير المكتوبة كالجزائر وفرنسا، ففي إنجلترا يعتبر القضاء مصدرا رسما لما ينشئه من سوابق قضائية بشأن القضايا المطروحة أمامه أو التي تطبق فيما بعد على القضايا المشابهة لها من طرف المحاكم ذات الدرجة الواحدة أو الأدنى منها. ومن الدول التي تأخذ بالسوابق القضائية، الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزلندا ، أما في فرنسا فإن القضاء كمصدر ضعيف جدا في المجال الدستوري، نظرا لأن المحاكم غير مقيدة بأحكامها السابقة ولا بالأحكام التي تصدرها تلك الأعلى منها في الدرجة .

مصادر القانون الدستوري

3 - العـرف :

يقصد بالعرف " إتباع الناس سلوكاً معيناً في موضوع معين بصفة مطردة ولمدة طويلة يجعل الناس يشعرون بقوته الإلزامية كالقانون المكتوب"

والعرف إما يكون مفسراً أو مكملاً أو معدلاً .

أ-العرف المفسر: هو الذي يهدف إلى تفسير نص من نصوص الدستور، فدوره هنا ليس إنشاء أو تعديل قاعدة دستورية، وإنما يبين كيفية تطبيق قاعدة معينة غامضة إلا أن هذا التفسير يصبح جزءا من الدستور فيكتسب صفة الإلزام، ومن الأمثلة على ذلك جريان العرف أن لرئيس الجمهورية الفرنسية طبقا لدستور 1875 أن يصدر اللوائح استناد إلى المادة التي تنص على أن رئيس الجمهورية يكفل تنفيذ القوانين .

مصادر القانون الدستوري

ب-العرف المكمل: هو الذي ينظم موضوعات لم يتناولها الدستور حيث يسد الفراغ الموجود في الدستور، ونظرا لكونه كذلك فانه يختلف عن العرف المفسر في كونه لا يستند على نص دستوري في ظهوره، ومثل ذلك نشوء قاعدة في فرنسا تمنع من إبرام عقد قرض عمومي إلا إذا صدر قانون يأذن بذلك.

ج-العرف المعدل: يراد به تلك القواعد العرفية التي تغير بأحكام الدستور إضافةً أو حذفاً.

مصادر القانون الدستوري

4-الفقـه : يقصد بالفقه الدراسات والبحوث التي قام او جاء بها فقهاء القانون والفقه لا يعتبر مصدرا رسميا للدستور وإنما مصدر تفسيرا يستأنس به في تفسير دستور وبيان كيفيات سنه فضلا عن قيام رجال الفقه بشرح وتبيان محاسن وعيوب هذه الدساتير

أين نجد القانون الدستوري؟ (مصادره)

العرف	• عادة (الهيئات الحاكمة في الدولة) + شعور بالإلزام • يعتبر مصدر سواء في الدساتير العرفية أو المكتوبة
التشريع	• وثيقة أو وثائق الدستور. (سلطة مختلفة+ اجراءات أصعب) • أنظمة مكملة للدستور. (قانون عادي + موضوعه دستوري) • حتى الدساتير العرفية لديها بعض التشريعات ذات طبيعة دستورية.
الفقه	• من هم الفقهاء + مصدر مؤثر على المدى البعيد
القضاء	• (مهم في الدول الانجلوسكسونية) اذا حكمت المحكمة بأن القانون مخالف للدستور فإن حكمها يعتبر تفسير للدستور وبالتالي حكمها يؤثر في الدستور.
المعاهدات الدولية	• - بدأت تتجه الدول لإدخال المعاهدات التي توقع عليها في دستورها الداخلي واعتبارها جزء منه. • الدول تعطي قيمة قانونية مختلفة للمعاهدات.

أركان الدولة

السكان

تعريف السكان: هم كل الأشخاص الموجودين على إقليم الدولة سواء كانوا من رعاياها أو من الأجانب ومن غير المنطقي أن يكون الرعايا أقل من الأجانب.

تعريف الشعب: وهو مجموع الأفراد الذين ينتمون للدولة عن طريق الرابطة القانونية. وهي رابطة الجنسية سواء كانت أصلية عن طريق الدم أو الإقليم أو تكون مكتسبة، ويشمل شعب الدولة المقيمين على إقليمها أو المقيمين في دولة أجنبية شرط احتفاظهم بجنسيتها.

مدلول الأمة: يرى العديد من الباحثين أن الشعب لا يكفي لوجود الدولة بل لابد من وجود الأمة التي تكون نتاج تطور تاريخي ومنها ظهور مبدأ القوميات الذي ظهرت به دول أوربية حديثة مثل إيطاليا.

أركان الدولة

الإقليم

العُنصر البريّ، ويُسمّى أيضًا بالعُنصر اليابس، وهو المساحة التي تُمارس الدولة عليها سيادتها وتضمّ كلّ ما يحتويه سطح الأرض من ثروات حيوانيّة ونباتيّة.

العنصر المائيّ، ويشمل كلّ المُسطّحات المائيّة التي تقع ضمن حدود الدولة سواء كانت بحر إقليميّ أو مياه داخليّة.

العنصر الجويّ، والذي يتمثّل في كلّ ما يعلو الإقليم المائيّ والبريّ.

أركان الدولة

الحكومة

تُعرف الحكومة بأنّها وكالة أو منظمة سياسيّة يُمكن للشعب من خلالها التعبير عن إرادته، فتقوم هي بدورها في تمثيلها، ودراستها، وتنفيذه

أو ما يسمى بالسلطة الحاكمة العنصر التنظيمي في الدولة العصرية ويقصد هنا بالسلطة الحاكمة بالإدارة الحكومية الممارسة لوظائف الدولة وتكون تتمتع بسلطتها على الإقليم وهي تعرف اليوم بالحكومة أو السلطة وهي أنواع ـ سلطة قاهرة حائزة للقوة المادية والكافية لتنفيذ قراراتها (الجيش الدرك الشرطة.

أركان الدولة

نماذج الحكومات: إذا كانت الحكومة في منظور القانون الدولي هي الهيئة التي تتولى حكم الشعب وتمثيله في الداخل والتاريخ فإنها تتخذ في الحياة العملية عدة نماذج وهي على النحو التالي :

الحكومة البرلمانية: يعين رئيس الحكومة من طرف رئيس الدولة لأنه من طبيعة النظام البرلماني أن يكون مشتملا على مركزين متميزين هما رئيس الدولة وله صلاحيات وسلطة واسعة فعليه في تعيين رئيس الحزب على الأغلبية في البرلمان كرئيس للحكومة والمركز الثاني هو رئيس الحكومة لوزرائه.

أركان الدولة

الحكومة الرئاسية: وهذه الحكومة لها خصائص هي :

- يتولى رئاسة الحكومة شغل ينتخبه الشعب لمدة محدودة ويجري انتخابه وفق انتخابات البرلمان .رئيس الحكومة هو في نفس الوقت رئيس الدولة حيث يعين رؤساء المصالح الأخرى مع حرية التعيين لمن يشاء شريطة موافقة البرلمان في النهاية.

حكومة الجمعية الوطنية: الميزة الواضحة في هذه الحكومة هي أنها تكون من لجنة يعينها البرلمان من بين أعضائه، وليس لهذه الحكومة رئيس بزاته تتعقد له الزعامة على ما هو الشأن بالنسبة للنموذج حين السابقين (الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية) .

أركان الدولة

حكومة الفرد أو الأقلية: إذا كانت الحكومة الشعبية هي التي تختار أعضاؤها من الشعب و تعمل على تحقيق مصالح الشعب فإن السلطة في حكومة الفرد أو الأقلية محصورة في يد شخص واحد و هو الملك أو فرد مستبد كما هو الحال في الدولة الآسيوية و الإفريقية و أمريكا اللاتينية أو بيد أقلية من الأفراد من ينتمون للحكومة بحكم المولد أو السن أو القوة أو امتلاك الأراضي أو المستوى الثقافي أو الدين أو اللغة أو المؤسسة العسكرية أو في هذا النموذج للحكومات لا يصبح للشعب أي حق في الاشتراك في الحكم أو إدارة شؤون البلاد، وإذا وإن أقرت انتخابات رئاسية أو تشريعية فسيكون لإخفاء الوجه الاستبدادي القائم على إدارة الفرد أو الأقلية.

محتوى الدستور

الأحكام المتعلقة بتنظيم المجال السياسي :

1- الأحكام التي تؤسس شرعية السلطة : وهنا نجد أن الدساتير تعمل على إبراز وتكريس شرعية السلطة العامة في الدولة ومصدرها من الشعب الذي يعد هو صاحب السيادة في المجتمع وأن الحكام يمارسون الحكم بتخويل منه باعتبارهم ممثليه الشرعيين الذين يعبرون عن إرادته .

محتوى الدستور

2- **أحكام تتعلق بطبيعة الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها**: مثل الشكل بسيطة كانت أو مركبة كما يحدد الدستور نوع الحكومة في الدولة مثل الحكم الجمهوري أو الملكي أو رئاسي أو برلماني أو غير ذلك .

3- **الأحكام المتعلقة بتنظيم السلطة والعلاقات بين السلطات**: تحدد الأحكام التي يخضع لها الحكام مثل مبدأ الفصل بين السلطات ومداه بين المرونة والجمود وكذلك الحال بالنسبة لشكل الحكم وطبيعة البرلمان .

محتوى الدستور

أحكام أخرى :

1- تكريس ثوابت المجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي : أي أن الدستور يقوم على خلفية اديولوجية معينة

2- إقرار وضمان الحريات والحقوق الفردية: ينص عليها عادة في بداية الدساتير مثل إعلانات حقوق الإنسان والمواطن.

3- أحكام مختلفة: وتختلف من دستور لآخر مثل الرقابة على دستورية القوانين وكيفية تنظيمها وقد يحتوي على أحكام انتقالية.

نشأة وتعديل الدساتير

1- **السلطة التأسيسية:** عادة ما تصدر الدساتير المكتوبة عن سلطة عليا في الدولة وتمتاز أنها أصيلة وأولية وغير مقيدة بشرط.

طرق وضع الدساتير :

أولا: الطرق غير الديمقراطية:

1-أسلوب المنحة: هو أسلوب قديم ساد لدى العروش الملكية الأوربية ويكون الدستور هنا من ذات الحاكم دون أن يكون للحاكم دخل في ذلك لا في مرحلة الإعداد أو الإقرار ولكن تجدر الإشارة أن هذا الأسلوب ما كان ليقوم به الملك لولا الضغوط الشعبية.

نشأة وتعديل الدساتير

2-أسلوب التعاقد: ويكون ذلك بعد ثورة على الحاكم بحيث يجبرون على توقيع وثيقة يفرض فيها الثوار شروطهم ومطالبهم أي أنها عبارة عن نص بتعاقدي يقيد من إرادة الحاكم .

ثانيا: الطرق الديمقراطية:

1- أسلوب الجمعية التأسيسية: يقوم الشعب بانتخاب ممثلين له الذين يضعون الدستور المعبر عن إرادة الشعب ويصبح نافذا بمجرد مصادقة الجمعية التأسيسية عليه.

2- أسلوب الاستفتاء الدستوري: وهنا يتم انتخاب جمعية تأسيسية تتكفل بوضع مشروع دستور ثم يعرض هذا المشروع على الاستفتاء الشعبي للمصادقة عليه ويصبح نافذا بمجرد موافقة الشعب عليه .

نشأة وتعديل الدساتير

تعديل الدستور: وهو التغيير الجزئي لأحكامه سواء بالإضافة أو الإنقاص أو بالإلغاء.

ضرورته: لأنه لابد أن يتماشى الدستور مع الظروف المحيطة بالمجتمع التي تقتضي تكييفه وملائمته مع هذه المستجدات.

شروطه: أي أن يتم وفقا للشروط الواردة فيه والتي يتطلبها.

نشأة وتعديل الدساتير

إجراءات التعديل:

1-المبادرة بالتعديل: لقد حصرت في جهتين وهما رئيس الجمهورية أو البرلمان أو معا أو أحدهما .

2-**إقرار التعديل:** ويتم ذلك أن يتم التعديل وفقا للأسلوب الذي وضع به وبالنصاب الذي يحدده عند التصويت أو أن يعرض على الشعب إذا كان يتطلب الإستفتاء الشعبي .

نشأة وتعديل الدساتير

انقضاء الدساتير:

1-الطرق القانونية: محدد بالدستور.

2-الطرق غير القانونية: ثورة شعبية – انقلاب.

الخاتمة

يُعدّ القانون الدستوري حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة، إذ يحدد معالم النظام السياسي ويضبط العلاقة بين السلطات ويكفل الحقوق والحريات للأفراد. ومن خلال دراسة هذا الفرع من فروع القانون العام، تتضح أهمية الدستور في تجسيد سيادة الشعب وتنظيم شؤون الحكم وفقًا لقواعد قانونية عليا ملزمة. كما أن العلاقة الوثيقة التي تربطه بمختلف القوانين الأخرى، كالإداري والجنائي والدولي، تؤكد دوره المركزي في ضمان وحدة النظام القانوني للدولة. وتكمن قوة القانون الدستوري في قدرته على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية من خلال آليات تعديل مدروسة تحفظ الاستقرار وتستجيب للمستجدات. وعليه، فإن الإلمام بالقانون الدستوري لا يمثل مجرد معرفة قانونية، بل هو وعي عميق بأسس الدولة القانونية ومبادئ الحكم الرشيد.

المراجع

عنوان الفيديو	الرابط
ملخص القانون الدستوري : S2شرح شامل ومفصل (1)	https://www.bing.com/videos/riverview/relatedvideo?q=%d9%81%d8%af%d9%8a%d9%88+%d8%b9%d9%86+%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a+%d8%b4%d8%b1%d8%ad&mid=FEACAB65FE55270074B8FEACAB65FE55270074B8&FORM=VIRE
ملخص القانون الدستوري : S2شنو هو القانون الدستوري وعلاقته مع باقي القوانين	https://www.bing.com/videos/riverview/relatedvideo?q=%D9%81%D8%AF%D9%8A%D9%88%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%20%D8%B4%D8%B1%D8%AD&mid=F736025C2BB49F4C9C2BF736025C2BB49F4C9C2B&ajaxhist=0

المراجع

حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، متوفر على الرابط
https://www.zaadbooks.com/download/%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a6-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a-%d8%ad%d9%85%d9%8a%d8%af-%d8%ad%d9%86%d9%88%d9%86/

د. حسن البحري، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.

شكرا لكم